

(د) أن يبقى الحالة في بوتسوانا قيد الاستعراض المستمر، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية، والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية المعنية، وأن يُحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص، للمساعدة الاقتصادية إلى بوتسوانا؛

(هـ) أن يضع ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في بوتسوانا والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد، وذلك في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها الرابعة والثلاثين.

الجلسة العامة ٨٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١٣١/٣٣ - تقديم المساعدة إلى زامبيا

إن الجمعية العامة.

إذ تُشير إلى قرارات مجلس الأمن بشأن مسألة تقديم المساعدة إلى زامبيا، وخاصة القرار ٣٢٩ (١٩٧٣) المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٣، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٢ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ و ٢٠٩٣ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٧٧، اللذين أُنشئ فيهما على قرار حكومة زامبيا في عام ١٩٦٨ بأن تنفذ تدريجياً جزاءات الأمم المتحدة الإلزامية ضد روديسيا الجنوبية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨،

وإذ تُشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٧٨ المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٨، الذي أيد فيه المجلس التقيّمات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٥ تموز/يوليه ١٩٧٨^(٨٦).

وإذ تُسلم بأن حكومة زامبيا قد تكبدت تكاليف مباشرة فضلاً عن تكاليف التدابير الطارئة نتيجة لقرارها تطبيق الجزاءات ضد نظام الحكم العنصري غير الشرعي في روديسيا الجنوبية، وكذلك خسائر ناجمة عن تحويل الموارد المالية والبشرية المحدودة عن التنمية العادية للبلد،

وإذ تُسلم كذلك بأن تدفق اللاجئين قد فرض عبئاً إضافياً على اقتصاد زامبيا،

وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨^(٨٧)، المتضمن تقرير البعثة التي أوفدها إلى زامبيا،

الحكومات بتقديم المساعدات السخية لتمكين بوتسوانا من تنفيذ بنية مساريها الإنمائية المخططة وكذلك المشاريع التي استلزمها الحالة السياسية الراهنة؛

٦ - تطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأقاليمية وغيرها من الهيئات المشتركة بين الحكومات تقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية إلى بوتسوانا لتمكينها من تنفيذ برنامجها الإنمائي المخطط دون انقطاع؛

٧ - تحث الدول الأعضاء والمنظمات التي تنفذ فعلاً برامج مساعدة لبوتسوانا أو تتفاوض بشأنها على توسيع هذه البرامج كلما أمكن ذلك؛

٨ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى أن تعرض على هيئات إدارتها، للنظر، مسألة المساعدة التي تقدمها إلى بوتسوانا، التي طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن ينفذ من أجلها برنامجاً خاصاً للمساعدة الاقتصادية، وأن تبلغ الأمين العام بنتائج تلك المساعدة وما تتخذه من مقررات. وذلك في موعد يتيح للجمعية النظر فيها في دورتها الرابعة والثلاثين؛

٩ - تُوجّه انتباه المجتمع الدولي إلى الحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة لغرض تيسير توجيه التبرعات إلى بوتسوانا؛

١٠ - ترحب من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة أن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام في تنظيم برنامج دولي فعال لمساعدة بوتسوانا وتقديم تقارير دورية إليه عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة ذلك البلد؛

١١ - ترحب من الأمين العام؛

(أ) أن يواصل جهوده لنعنة الموارد اللازمة لبرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية لبوتسوانا؛

(ب) أن يتابع مع حكومة بوتسوانا مسألة تنظيم اجتماع للتمتعين، وأن يقوم، في هذا الصدد، بتنسيق الجهود مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الدولي؛

(ج) أن يكفل اتخاذ الترتيبات المناسبة، المالية والمتصلة بالميزانية، لمواصلة تنظيم البرنامج الدولي لتقديم المساعدة لبوتسوانا وتعبئة المساعدة؛

(٨٦) E/1978/114

(٨٧) E/1978/114/Rev.1

الثاني/نوفمبر ١٩٧٨^(٨٨) والمقدم إستجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٧٨.

وإذ تلاحظ الحاجة إلى ما لا يقل عن ٨٥٠ مليون دولار على شكل مساعدة عاجلة الصرف في الفترة التي تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩، لتمويل الواردات الضرورية وتخفيض حجم المتأخرات غير المسددة تخفيضاً ملموساً، وبناء احتياطي من العملات الأجنبية إلى مستوى معقول، والبدء بعملية طويلة الأجل لإعادة تشكيل الاقتصاد،

وإذ تلاحظ كذلك أن هناك حاجة ماسة إلى توفير مساعدة دولية لتمكين زامبيا من نقل ما يلزم من واردات وصادرات،

١ - تؤيد بقوة نداءات مجلس الأمن والأمن العام لتقديم مساعدة دولية إلى زامبيا؛

٢ - تؤيد كل التأييد ما ورد في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ من تقييم وتوصيات؛

٣ - تُعرب عن تقديرها للمساعدة المقدمة حتى الآن إلى زامبيا من مختلف الدول والمنظمات الإقليمية والدولية؛

٤ - تُعرب عن بالغ قلقها لأن مجموع المساعدة المقدمة حتى الآن يقصر كثيراً عن تلبية احتياجات زامبيا؛

٥ - تُوجّه انتباه المجتمع الدولي إلى حاجة زامبيا العاجلة إلى المساعدة الإضافية المالية والاقتصادية والمادية المبنية في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨، وحاجتها بصفة خاصة إلى مساعدة فورية في قطاع النقل؛

٦ - تطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأقاليمية والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم مساعدة مالية ومادية وتقنية إلى زامبيا، في شكل منح كلما أمكن ذلك، وتحثها على أن تولي اعتباراً خاصاً لإدراج زامبيا، في موعد مبكر، في برامجها للمساعدة الإنمائية إذا لم تكن مدرجة فيها بالفعل؛

٧ - تحث كذلك الدول الأعضاء والمنظمات التي تنفذ برامج لمساعدة زامبيا أو تتفاوض بشأنها، على تعزيز هذه البرامج كلما أمكن ذلك؛

٨ - تُوجّه انتباه المجتمع الدولي إلى الحساب الخاص الذي أنشأه الأمين العام في مقر الأمم المتحدة لغرض تيسير توجيه التبرعات إلى زامبيا؛

٩ - ترجو من المؤسسات والبرامج المعنية في منظومة الأمم المتحدة - وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي،

وإذ تلاحظ أن الحالة الحرجة الراهنة في زامبيا سببها آثار تطبيق الجزاءات، والإختلالات الناجمة عن فترة عدم الاستقرار الطويلة في منطقة الجنوب الإفريقي والإنخفاض في أسعار النحاس، خاصة منذ عام ١٩٧٥،

وإذ تلاحظ أنه منذ إغلاق الحدود مع روديسيا الجنوبية في عام ١٩٧٣ لم يطرأ على الناتج المحلي الإجمالي لزامبيا أي نمو بالقيمة الحقيقية، وإنما شهد بالأحرى انخفاضاً فعلياً في الأعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٥ و ١٩٧٧،

وإذ تلاحظ أيضاً التدهور الخطير في الوضع المالي للحكومة، وحجم العجز الخارجي الإجمالي، والتضخم الداخلي الكبير،

وإذ تلاحظ كذلك أن حالة الميزانية، وما تعرض له النقل والتجارة من خلخلة وإعادة توجيه، قد منعت زامبيا من الاضطلاع بأي نوع من برامج التنمية العادية، بل إنها في الحقيقة جعلت من المستحيل تقريباً على زامبيا أن تقوم بأي تخطيط رشيد،

وإذ تأسف لأن المجتمع الدولي لم يقدم إلى زامبيا حتى الآن مساعدة تتناسب حجمها مع تكاليف تحرير زامبيا من اعتمادها على الجنوب، الأمر الذي دعت إليه قرارات مجلس الأمن ٢٥٣ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٨، و ٢٧٧ (١٩٧٠) المؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٠ و ٣٢٩ (١٩٧٣) المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٧٣،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن الحالة السياسية المتدهورة في الجنوب الإفريقي، وخاصة الخطر الذي يهدد أمن زامبيا من جراء نظام الحكم غير الشرعي في روديسيا الجنوبية، بما في ذلك أعمال العدوان السافرة، واستمرار أعمال التغلغل والمضايقة، قد أوجبت تحويل الموارد الضئيلة لأغراض الدفاع،

وإذ تلاحظ أن زامبيا تواصل منح اللجوء إلى عدد متزايد من اللاجئين، وأنه تعين على زامبيا أن تتحمل نسبة كبيرة من تكاليف رعاية هؤلاء اللاجئين، وإذ تسلم بالحاجة إلى تقديم مساعدة دولية إضافية إلى هؤلاء اللاجئين،

وإذ تحيط علماً بالمبادئ التوجيهية العريضة التي وضعتها حكومة زامبيا لاستراتيجيتها الإنمائية في المستقبل، والتي تشمل برامج للزراعة والتصنيع والتعدين، ومشاريع وبرامج إنمائية طويلة الأجل حددتها الحكومة بوصفها تحتاج إلى مساعدة دولية،

وإذ تحيط علماً بحاجة زامبيا إلى موارد للتغلب على الأزمة الراهنة، وللقيام، بنجاح، بتنفيذ برنامج لتحقيق الاستقرار، وكذا إلى مساعدة موجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل للبلد،

وقد درست أيضاً تقرير الأمين العام المؤرخ في ١ تشرين

(د) أن يضع ترتيبات لاستعراض الحالة الاقتصادية في زامبيا والتقدم المحرر في تنظيم وتنفيذ البرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية لذلك البلد، وذلك في موعد يتيح للجمعية العامة النظر في المسألة في دورتها الرابعة والثلاثين.

الجلسة العامة ٨٨

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨

١٣٢/٣٣ - تقديم المساعدة إلى جيبوتي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٣٤٢١ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ بشأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي حث فيه الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة للدول المستقلة حديثاً والدول النامية،

وإذ تشير إلى قرارها ٩٣/٣٢ المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ الذي أعربت فيه عن بالغ قلقها إزاء الحالة السائدة في جيبوتي، وناشدت بقوة الدول الأعضاء والمؤسسات الدولية المعنية أن تقدم إلى جيبوتي مساعدة فعالة ومستمرة بغية تمكينها من أن تواجه الحالة الحرجة الناجمة عن الجفاف والصعوبات الاقتصادية التي تعانيها.

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٣/١٩٧٨ المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٨، الذي أيد فيه المجلس بقوة نداء الجمعية العامة لتقديم المساعدة إلى جيبوتي،

وإذ تدرك أن حكومة جيبوتي تواجه مشاكل معقدة بوصفها بلداً حديث الاستقلال بحاجة إلى تحسين وتوسيع هيكله الأساسية الاقتصادية والاجتماعية،

وإذ تحيط علماً بالنوصية الصادرة عن لجنة التخطيط الاثنائي في دورتها الرابعة عشرة، إستجابة لطلب جيبوتي إدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً، بأن تحظى جيبوتي بالمساعدة خلال ما تبقى من العقد الحالي، وبأن الصعوبات والقلقل الخاصة التي تشهدها جيبوتي تتطلب تدابير خاصة^(٨٩)،

وإذ تلاحظ أن الحالة في جيبوتي قد تأثرت تأثراً سلباً بالأحداث الأخيرة في المنطقة وبوجود عدد كبير من اللاجئين، وقد درست تقرير الأمين العام المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٨^(٩٠)، والمتضمن تقرير البعثة الموفدة إلى جيبوتي،

(٨٩) أنظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٧٨، الملحق رقم ٦ (Cott.L. E/1978/64)، الفقرة ٩٩.
(٩٠) A/33/106

ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة - أن يواصل وتزيد برامجها الحالية والمقبلة لمساعدة زامبيا في تنفيذ مشاريعها الإنمائية المخططة دون انقطاع، وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمين العام في تنظيم برنامج دولي فعال لتقديم المساعدة:

١٠ - ترحو كذلك من الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة أن توافي الأمين العام دورتها بتقارير عن الخطوات التي اتخذتها والموارد التي أتاحتها لمساعدة زامبيا.

١١ - تدعو برنامج الأمم المتحدة الاثنائي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى أن تعرض على هيئات إدارتها، للنظر، مسألة المساعدة التي تقدمها إلى زامبيا، التي طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن ينفذ من أجلها برنامجاً خاصاً للمساعدة الاقتصادية وأن يبلغ الأمين العام بنتائج تلك المساعدة وما تتخذه من مبادرات، وذلك في موعد يتيح للجمعية أن تنظر فيها في دورتها الرابعة والثلاثين:

١٢ - ترحو من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن يواصل برامجه لتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين في زامبيا، وتحت المجمع الدولي على أن يمدد على وجه السرعة بالوسائل اللازمة لتنفيذ هذه البرامج:

١٣ - ترحو من مجلس الأمن دراسة الحالة في زامبيا بوصفها مسألة عاجلة، في إطار المادتين ٢٩ و ٥٠ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بغية اقتراح تدابير إضافية لمساعدة زامبيا نظراً لوضعها الاقتصادي والمالي الحرج:

١٤ - ترحو من الأمين العام:

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة الموارد اللازمة لبرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية لزامبيا:

(ب) أن يواصل كفالة اتخاذ الترتيبات المناسبة، المالية والمتصلة بالميزانية، لتعبئة الموارد ولتنسيق المساعدة الدولية لزامبيا:

(ج) أن يفي الحالة في زامبيا قيد الاستعراض المستمر، وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية الحكومية، والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية المعنية، وأن يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً، في دورته العادية البانية لعام ١٩٧٩، بالحالة الراهنة للبرنامج الخاص للمساعدة الاقتصادية إلى زامبيا: